

١٥ - السَّبْقُ

● **السَّبْقُ:** بلوغ الغاية قبل غيره.

والمسابقة جائزه، وقد تكون مستحبة، حسب النية والقصد.

والسَّبْقُ: هو العَوْض المبذول لمن سبق.

● **حِكْمَة مُشْرُوْعِيَّةِ المَسَابِقَةِ:**

المسابقة والمصارعة من محسن الإسلام، وهم ما شروعنا ؛ لما فيهما من المرونة والتدريب على الفنون العسكرية، والكر والفر، وتنمية الأجسام، والصبر والجلد، وتهيئة الأعضاء والأبدان للجهاد في سبيل الله تعالى.

● **أَنْوَاعُ الْمَسَابِقَةِ:**

المسابقة تكون بالعدو بين الأشخاص ، وتكون بالرمي بالسهام والأسلحة ، وتكون بالخيل والإبل.

● **شُرُوطُ صِحَّةِ الْمَسَابِقَةِ:**

يشترط لصحة المسابقة المشروعة ما يلي :

١- أن يكون المركوب أو الآلة التي يرمي بها من نوع واحد.

٢- تحديد المسافة ومدى الرمي.

٣- أن يكون العوض معلوماً مباحاً.

٤- تعيين المركوبين أو الراميين.

● **حِكْمَةِ الْمَصَارِعَةِ وَالْمَلَاكِمَةِ:**

١- تباح المصارعة والسباحة وكل ما يقوي الجسم ، ويبعث على الصبر والجلد ، إذا لم يُشغل عن واجب ، أو عن ما هو أهتم منه ، أو يكون فيه ارتکاب محظوظ ، أو تكثر أخطاره.

٢- الملاكمه والمصارعة الحرّة التي تمارس اليوم في حلبات الرياضة محرمة؛ لما فيها من تحكيم غير شرع الله عند الإصابة ونحوها، والإلقاء بالنفس إلى التهلكة ، والخطر والضرر، وكشف العورات ، واستباحة المحرمات.

ولا يجوز التحریش بين البهائم وإغراء بعضها بعض بالمقاتلة بينها، ولا يجوز اتخاذها غرضاً للرمي ، ومن فعل ذلك فهو آثم وظالم ومعتد.

١- قال الله تعالى: ﴿ وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتَّهْلِكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ١٩٥

[البقرة/١٩٥].

٢- وقال الله تعالى: ﴿يَتَأْيِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْتَكُمْ بِالْبَطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْكِرَةً عَنْ تَرَاضِ مِنْكُمْ وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾٢٩﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾٣٠﴿ [النساء / ٢٩ - ٣٠].

● حكم أخذ العوض في المسابقات:

أخذ العوض في المسابقات له ثلاث حالات:

الأولى: يجوز السباق بعوض ، وهو المسابقة في الإبل أو الخيل أو الرمي ونحوها مما يعين على الجهاد في سبيل الله ؛ لقوله ﷺ: «لا سباق إلا في نصل أو خف أو حافر». أخرجه أبو داود والترمذى^(١). وتجوز المسابقة في العلم الشرعي ، وإعطاء الجوائز عليها ؛ لما في ذلك من نفع الإسلام ، وتحصيل العلم ، وتشجيع من يطلبه ويحفظه ويعلمه.

الثانية: لا يجوز بعوض ، ولا بغير عوض وهو كل محروم كالنرد والشطرنج والقامار ونحوها.

الثالثة: يجوز بلا عوض ، ولا يجوز بعوض ، وهذا هو الأصل والأغلب كالمسابقة على الأقدام والسفن والمصارعة ونحوها مما فيه منفعة، لكن يجوز أن يعطي الفائز تشجيعاً له جائزة أو عوضاً غير مشروط.

● جهة دفع العوض:

يجوز أن يتولى دفع الجائزة الحاكم أو بعض المتسابقين أو غيرهم ، أما إذا تولى دفع الجائزة جميع المتسابقين على أن من غالب فهيه له فيحرم ؛ لشبهه بالقامار، ولما يسببه من العداوة.

● القمار: هو كل معاملة مالية يحصل بها الغنم أو الغرم بلا جهد، وهو الميسر.

● حكم القمار والميسر:

يحرم القمار، والميسر، واللعب بالنرد.

١- قال الله تعالى: ﴿يَتَأْيِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَتْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَذْلُمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَنِ فَاجْتَبَبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُنْلِحُونَ ﴾٣١﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَنُ أَنْ يُؤْقَعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَتْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الْأَصْلَوَةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾٣٢﴿ [المائدة / ٩١ - ٩٠].

٢- وَعَنْ بُرِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعَبَ بِالنَّرْدَ شِيرٍ فَكَانَمَا صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمٍ خَنْزِيرٍ وَدَمِهِ». أخرجه مسلم^(٢).

(١) صحيح / أخرجه أبو داود برقم (٢٥٧٤)، وأخرجه الترمذى برقم (١٧٠٠)، وهذا لفظه.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٢٦٠).

● حكم المسابقات في وسائل الاعلام :

جميع المسابقات والمعالبات إذا خلت من الظلم والربا ، والغرر والميسر ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وكان المتسابق إما غانمًا أو سالمًا ، فهذه جائزة إذا تحققت بها مصلحة ، ولم تشتمل على مفسدة ، ومن ذلك المسابقات في وسائل الإعلام المختلفة .

أما إذا كان المتسابق غانمًا أو غارمًا ، بأن يدفع نقوداً ليدخل في المسابقة ، أو ليتم الاتصال بالجهة صاحبة المسابقة فهذا لا يجوز ؛ لأنه هنا إما غانم إن كسب ، أو غارم إن لم يكسب ، وهذا من أكل أموال الناس بالباطل .

● حكم اليانصيب :

اليانصيب هو: لعبة يدفع فيها مجموعة من الناس مبلغًا صغيرًا من كل واحد ، ابتعاد كسب النصيب الكبير ، ويكون لكل مساهم رقم ، وتُجمع الأرقام ، ثم يُسحب منها رقم ، فمن خرج رقمه فاز بكل المال المجموع .

واليانصيب من الميسر والقامار ؛ لأن كل واحد من المساهمين إما أن يغمض النصيب كله ، أو يغrom ما دفعه ، وهو محرم ؛ لأن إثمه أكبر من نفعه ، فلا يجوز اليانصيب بأي شكل كان : ﴿يَأْتِيهَا أَذَّنِينَ مَاءَمُوا إِنَّمَا أَخْطَرُ بِالْمَيْسِرِ وَالْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَمِ رِجْحُهُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَنِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٩٠] [المائدة/٩٠].

● حكم اللعب بالكرة:

اللعب بالكرة من الأمور المباحة إذا كان في حدود الشرع .

فإن أدى اللعب بها إلى ترك فريضة أو تأخيرها، أو الوقوع في معصية ، أو كانت سبباً في جلب مفسدة، أو فوات مصلحة، صارت من اللهو الباطل الذي يصد عن ذكر الله وعن الصلاة، فيحرم اللعب بها؛ لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وما أفضى إلى المحرّم فهو محرّم .

وكم حصل بالمسابقات الرياضية من إضاعة الأموال والأوقات والصلوات ، وكم حصل من السب والشتم ، وكم حصل من الولاء والبراء لتلك الفرق الرياضية ، وكم حصل من الاختلاط بين الرجال والنساء وغير ذلك من المفاسد التي حرمتها الله عز وجل .

والأولى بال المسلم أن يحفظ وقته فيما ينفعه وينفع الخلق من عبادة الله ، والدعوة إليه ، وتعليم شرعه ، وكسب المعاش ، والإحسان إلى الناس ونحو ذلك من المنافع الدينية والدنيوية ، و يجعل للتزويد عن النفس جزءاً يسيرًا من وقته .

وأما أخذ العوض في المباريات الرياضية، أو بيع وشراء اللاعبين، فهذا كله من أكل أموال الناس بالباطل، وصرف للمال فيما لا يجوز.

١- قال الله تعالى: ﴿أَفَحَسِبُتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَّادًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون / ١١٥].

٢- وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَإِنَّا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأئمَّة / ١٦٢-١٦٣].

٣- وقال الله تعالى: ﴿يَتَأْيِدُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَبْيَثُوكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ يَنْكِرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا وَأَظْلَمُّا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء / ٢٩-٣٠].

● حكم حواجز الشراء :

حواجز الشراء في المؤسسات والشركات والمحلات التجارية وغيرها جائزة ، لكن بشرط أن لا يزيد صاحب المحل في قيمة السلعة ، وأن لا يوقع ضرراً بغيره من المحلات ، وأن لا يشترط الشراء لدخول المسابقة ، وأن لا يكون في عمله غش أو خداع أو خيانة للمستهلك ، وأن لا يشتري المتسابق سلعة لا يحتاج إليها من أجل المسابقة .

بطاقة الفنادق وشركات الطيران والمؤسسات التي تمنح نقاطاً تجلب منافع مباحة جائزة إذا كانت مجانية ؛ لما فيها من مصلحة الطرفين ، فإن كانت تُصرف بعوض فلا تجوز ؛ لما فيها من الغرر ، وأكل أموال الناس بالباطل .

قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالثَّقَوْيِ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوْنِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة / ٢].